

ملخص الفايصل لمادة:

ECON202



★ الفصل التاسع

★ صفات النقود المقبولة (Characteristics of Money)

- (1) أن تكون مقبولة (acceptability) في كل المعاملات الخاصة والعامة، وأن لا تنافسها نقود أخرى تعمل على تجريدها من خاصية القبول من كل الأفراد المتعاملين داخل الاقتصاد
- (2) متانتها (durability) وقدرتها على تحمل الحرارة والرطوبة والاحتكاك ، وما شابه، أثناء الاستعمال والتخزين والنقل .
- (3) قابليتها للقسمة (divisibility) إلى أصغر ما يمكن من الوحدات، حتى يسهل استعمالها وقياس قيمة الأشياء المختلفة بواسطتها .
- (4) قابليتها للحمل (portability) ، كي يسهل نقلها ، بغض النظر عن الكمية المراد نقلها واستعمالها .
- (5) صعوبة تزييفها حتى لا تصبح مبتذلة أو عديمة القيمة .
- (6) سهولة إدراكها (cognizability) ، أي أن يدرك الأفراد المتعاملون بها شكلها والألوان التي تحملها وقيمتها .
- (7) قابليتها لإعادة الاستعمال (malleability) (خاصة بالنقد المعدني)، أي يمكن استخدام المادة الخام التي صُنعت منها النقود ، مرة أخرى في سك النقود .
- (8) الندرة (scarcity) ، وهي من أهم صفات النقود ، لأن توفرها بكثرة يفقدها قيمتها ، في كثير من الأحيان .
- (9) انتظام الشكل والقياس للفئات المتشابهة بالقيمة (uniformity) ، أي أن تكون فئات النقد التي تحمل قيمة معينة متشابهة من حيث الشكل واللون والحجم.

★ نشأة البنوك والنظام المصرفي :

- ترجع أصول نشأة البنوك إلى العصور القديمة، قبل الميلاد، حيث ظهرت مظاهر العمل المصرفي في المدن البابلية والآشورية، وكذلك في الحضارتين الرومانية والصينية. فقد كان بعض ملاك الحقول في بابل يقرضون جزءاً من محاصيلهم من القمح والشعير للتجار والمزارعين مقابل فائدة يتم تحصيلها بعد نهاية موسم الحصاد.
- مع مرور الوقت، تطور مفهوم الإقراض. أما البنوك بمعناها الحديث، فقد نشأت خلال عصر النهضة (القرن الثالث عشر الميلادي)، خاصة في المدن الإيطالية مثل فلورنسا و البندقية. ومع نهاية القرن الخامس عشر، بعد اكتشاف أمريكا عام 1492، انتشرت أنشطة الصيرفة إلى أوروبا الغربية، ومنها إلى العالم الجديد.
- في تلك الفترات، كانت النقود السلعية تقتصر على الذهب والفضة، مما جعل الناس يودعونها لدى المصارف مقابل رسوم أو فوائد. تطورت لاحقاً أنظمة الإيداع، وظهرت وثائق ملكية الودائع، ومن ثم استخدمت النقود الورقية.
- بحلول القرنين السابع عشر والثامن عشر، ظهرت الحسابات تحت الطلب (Demand Deposits)، التي تتيح للعميل السحب من رصيده في أي وقت، إلى جانب حسابات التوفير قصيرة وطويلة الأجل، وشهادات الاستثمار، والودائع المختلفة.
- يقوم النظام المصرفي المعاصر على مبدأ الاحتياطي الجزئي، حيث يحتفظ البنك بنسبة من ودائع العملاء لتلبية السحوبات المفاجئة، بينما يستخدم الباقي في عمليات الإقراض والاستثمار.

★ السياسات النقدية وأدواتها

1-نسبة الاحتياطي (متطلبات الاحتياطي)

- ✓ تعرف نسبة الاحتياطي أو متطلبات الاحتياطي بأنها النسبة المئوية من ودائع العملاء التي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها دون إقراضها أو استثمارها.
- عندما يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي، يقلّ حجم الأموال المتاحة للإقراض، فينكمش عرض النقود ويرتفع سعر الفائدة المحلي، مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع قيمة العملة المحلية.
- أما عند خفض نسبة الاحتياطي، فتزداد السيولة في النظام المصرفي، فينخفض سعر الفائدة، ما قد يضعف الطلب على العملة المحلية ويؤدي إلى انخفاض قيمتها مقابل العملات الأجنبية.

2- سعر الخصم

- ✓ سعر الخصم هو معدل الفائدة الذي يحدده البنك المركزي للاقتراض المباشر من البنك المركزي للبنوك التجارية.
- يرفع البنك المركزي سعر الخصم عندما يرغب في تقليص عرض النقود وكبح التضخم، فيرتفع سعر الاقتراض للبنوك ويزداد سعر الفائدة على القروض، مما يعزز قيمة العملة المحلية عبر جذب السيولة الأجنبية
- . يؤدي خفض سعر الخصم إلى تشجيع البنوك على الاقتراض من المركزي وزيادة الإقراض للقطاع الخاص، ما يزيد عرض النقود ويضغط على سعر صرف العملة المحلية بالانخفاض.

3. عمليات السوق المفتوحة

- ✓ تشمل عمليات السوق المفتوحة شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية في السوق بواسطة البنك المركزي، بهدف تعديل حجم الاحتياطيات المصرفية وقاعدة النقود.
- عند شراء البنك المركزي للسندات الحكومية، يضخ سيولة في النظام المصرفي، ما يقلص أسعار الفائدة ويزيد العرض النقدي، فيؤدي ذلك إلى خفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.
- أما عند بيع السندات، فيسحب البنك المركزي السيولة من السوق، فيرتفع سعر الفائدة ويقل عرض النقود، مما قد يقوي قيمة العملة المحلية جذابًا للاستثمارات الأجنبية.

★ الفصل الثالث عشر

★ تعريف الدورة التجارية

تعرف الدورة التجارية بأنها الفترة الزمنية التي تتذبذب خلالها الأنشطة الاقتصادية، صعوداً وهبوطاً، مقاسة بحجم (ن م ج). لكن متغيرات كلية أخرى تصاحب تغير (ن م ج) في حركته، كمعدل البطالة والتضخم، والاستهلاك والاستثمار. وعادة ما تتحرك هذه المتغيرات معاً. وتسمى حركة المتغيرات معاً الحركة المشتركة (comovement).

★ حقائق الدورة التجارية

• أولاً: المتغيرات القائدة أو المتقدمة

وهي المتغيرات التي تحدث قبل وقوع الحدث الاقتصادي المرتقب وتستخدم للتنبؤ بحدوثه مستقبلاً، كما شبهها النص بانخفاض درجة الحرارة وارتفاع معدل الرطوبة وتكاثر الغيوم وانخفاض الضغط الجوي قبل سقوط المطر ففي علم الاقتصاد، يقابل ذلك مؤشرات مثل تراجع أو ارتفاع الطلبات الصناعية أو تغيرات سوق الأسهم أو تحركات أسعار الفائدة هذه المتغيرات لا تؤكد وقوع التغير الاقتصادي لكنها تنبئ بإمكانية وقوعه

• ثانياً: المتغيرات المتزامنة

وهي تلك التي تحدث مع وقوع الحدث الاقتصادي ذاته وتتحرك في نفس لحظته تقريباً، كما شُبّهت بقطرات الطل والرذاذ التي تترافق مع بداية سقوط المطر في الاقتصاد، من أمثلتها معدلات الإنتاج الصناعي أو مستويات التوظيف أو الدخل القومي، فهي تتحرك جنباً إلى جنب مع الدورة الاقتصادية دون تأخر أو تقدم واضح

• ثالثاً: المتغيرات المتأخرة أو المتخلفة

وهي تلك التي تظهر آثارها بعد وقوع الحدث الاقتصادي بزمان كما شُبّهت بالسيول وتبلل التربة

الناتجة عن المطر بعد هطوله في الاقتصاد، من أمثلتها نسب البطالة أو حالات الإفلاس أو انخفاض معدلات الإقراض البنكي، حيث تظهر هذه المؤشرات بعد أن يكون التغير الاقتصادي قد حدث بالفعل

★ الدورة التجارية وتوازن سوقي السلع والنقود

فرضا يرغب البنك المركزي في رفع سعر الفائدة، فإنه يلجأ إلى تخفيض عرض النقد في الاقتصاد. ويتم ذلك عادة عبر أدوات السياسة النقدية مثل بيع السندات الحكومية أو رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك. تخفيض عرض النقد يعني أن كمية النقود المتاحة لدى البنوك والشركات والأفراد تصبح أقل، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

الهدف الأساسي من رفع سعر الفائدة في هذه الحالة هو امتصاص جزء من السيولة النقدية الزائدة في السوق. فعندما تصبح الفائدة أعلى، يقل ميل الأفراد والشركات إلى الاقتراض لأن تكلفة الاقتراض أصبحت مرتفعة. كما يقل حافزهم للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤدي إلى تراجع ما يُعرف بالإنفاق المستقل، وهو ذلك الجزء من الإنفاق الذي لا يعتمد مباشرة على مستوى الدخل، مثل الاستثمارات الجديدة والإنفاق الاستهلاكي الكبير.

حين يتراجع حجم الاستثمار بسبب ارتفاع تكلفة التمويل، تقل الضغوط الواقعة على الآلة الإنتاجية للاقتصاد، أي أن الطلب الكلي ينخفض فيتراجع الإنتاج تدريجيًا إلى مستويات أكثر اتزانًا مع قدرات الاقتصاد الحقيقية. هذا الإجراء يساعد على كبح جماح التضخم، ويعيد التوازن بين العرض والطلب الكليين.

بالتالي، فإن البنك المركزي بتخفيضه عرض النقد ورفعه لسعر الفائدة لا يسعى إلى إبطاء الاقتصاد من باب الإضرار به، وإنما من باب إعادة ضبطه عندما يكون في حالة نمو مفرط قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير مستدام، أو إلى فقاعات اقتصادية تهدد الاستقرار الكلية

★ الدورة التجارية وسوق العمل :

حين تدخل الدورة التجارية مرحلة الانحسار، يؤدي ذلك إلى تراجع في حجم العمالة الموظفة داخل الاقتصاد. هذا الانخفاض في التوظيف ينعكس بشكل مباشر على مستوى الإنتاج الكلي، إذ يتسبب في انحدار دالة الإنتاج الكلي إلى الأسفل، بحيث ينتقل موقعها من مستوى أعلى إلى مستوى أدنى. بموازاة ذلك، يتراجع الناتج الحدي للعمالة، وهو ما يظهر من خلال تحرك منحنى الناتج الحدي إلى اليسار، أي أن كل عامل إضافي بات يساهم بإنتاج أقل مما كان عليه في السابق. هذا التراجع في كفاءة العمالة يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض الإنتاج الكلي من مستوى إنتاج مرتفع إلى مستوى أدنى. أما على صعيد سوق العمل، فإن هذه التطورات تفضي إلى تحرك منحنى الطلب على العمالة نحو اليسار، مما يعكس ضعف حاجة المؤسسات إلى توظيف المزيد من العمال. كنتيجة لهذا التغير، ينخفض عدد العمالة المطلوبة في السوق من مستوى عالٍ إلى مستوى أدنى، وتراجع الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العمال، حيث تصبح أقل مما كانت عليه في فترة الرواج الاقتصادي. بهذا، يظهر لنا كيف أن حالة الانحسار في الدورة التجارية تقود إلى سلسلة مترابطة من التفاعلات السلبية التي تبدأ بتقليص العمالة وتنتهي بتراجع الإنتاج والأجور.

★ الفصل الرابع عشر

★ أولا : مبدأ الميزة المطلقة

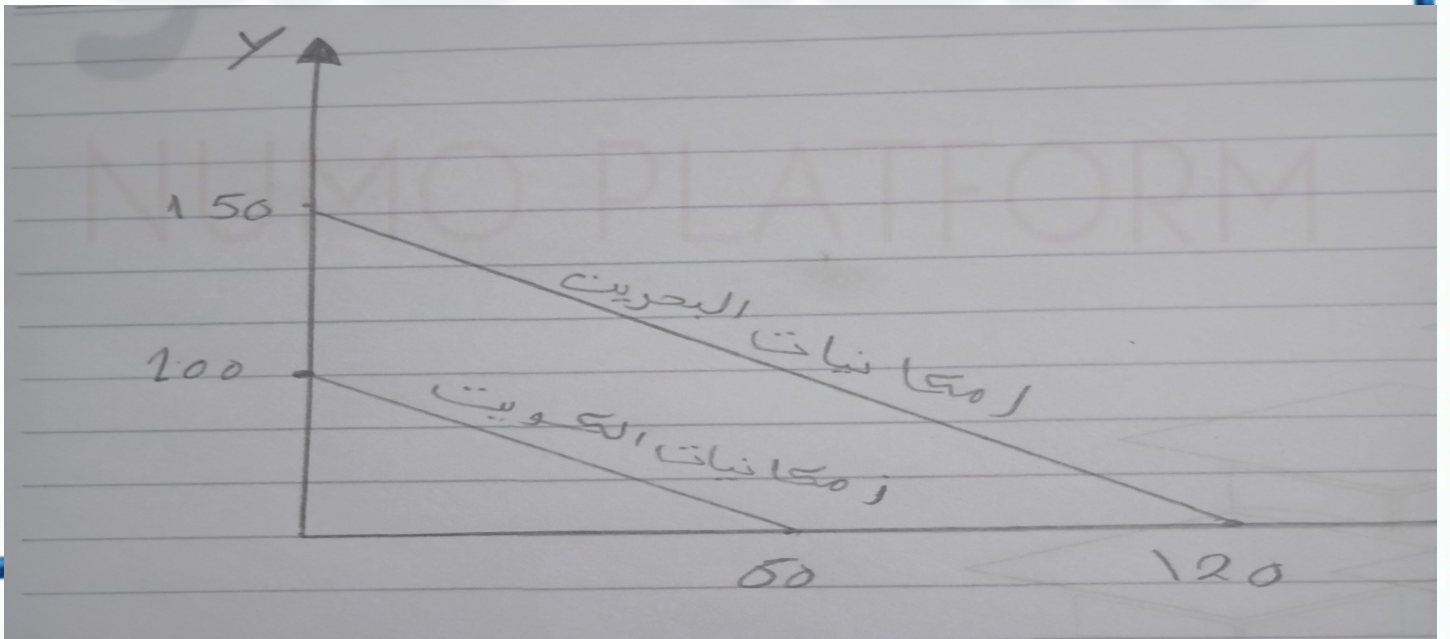
يتجلى مبدأ الميزة المطلقة في قدرة فرد أو دولة على إنتاج سلعة أو خدمة بكفاءة أعلى من غيره، أي باستخدام موارد أقل أو وقت أقصر.

★ ثانيا : قانون الميزة النسبية

قانون الميزة النسبية الذي صاغه ديفيد ريكاردو، ويقوم على مقارنة نسب الأفضليات بدلا من المقارنات المطلقة. فحتى لو كانت دولة ما أقل كفاءة في إنتاج سلعتين مقارنة بغيرها، فإنها تظل تملك ميزة نسبية في إنتاج السلعة التي يتحمل فيها أقل تكلفة بديلة.

ثالثا : منحى امكانيات الانتاج في كلا الدولتين

افترض ان هناك دولة مثل الكويت وأخرى مثل البحرين حيث أن كل دولة تمتلك 600 ساعة عمل. كلفة انتاج وحدة الملابس في الكويت 6 ساعة عمل، وكلفة انتاج وحدة الطعام في الكويت 10 ساعة عمل. كلفة انتاج وحدة الملابس 4 في الساعات عمل، وكلفة انتاج وحدة الطعام 5 ساعة عمل



★ الفصل الخامس عشر

★ سوق العملات (Currency Market) :

سوق يتم فيه بيع وشراء العملات الأجنبية.

★ أنواع أنظمة أسعار الصرف؟

1- نظام سعر الصرف المثبت (الثابت). هو المقيم (المعايير) بالذهب حيث يتم تثبيت سعر صرف العملة المحلية بقرار من البنك المركزي و بربطها بعملة اجنبية من العملات الصعبة مثل الدولار و اليورو على ان يلتزم البنك المركزي بتوفير المبالغ المطلوبة من العملة الاجنبية و بنفس سعر الصرف المثبت. و يتم اتباع هذا النظام في الدول الضعيفة اقتصاديا.

2- نظام سعر الصرف المرن العائم او الموعوم : يتم تحديد سعر صرف العملات بواسطة الية السوق العرض والطلب.

يؤدي انخفاض الطلب على العملة الى انخفاض سعر صرفها. وتؤدي زيادة الطلب على العملة الى ارتفاع سعر صرفها.

3- نظام سعر الصرف المدار يسمى في بعض الأحيان بالنظام (الوسخ): وهو خليط بين سعر الصرف المثبت (الثابت). و المرن (العائم). و هو شبيه بنظام التعويم لكن يقوم البنك المركزي بوضع حدود لتذبذب سعر صرف العملة بحيث لا يسمح لسعر الصرف أن يتجاوز الحدود العليا و الحدود الدنيا